مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٤

جدلية السماع والقياس عند ابن جني
قراءة منهجية في ضوء أصول النحو

م.د. سحر حامد صالح جاسم الدليمي
المديرية العامة للتربية في محافظة الأنبار – وزارة التربية

البريد الإلكتروني Email : saharhamid1985@gmail.com

الكلمات المفتاحية: سماع، قياس، ابن جني، موازنة، الخصائص.

كيفية اقتباس البحث
الدليمي، سحر حامد صالح جاسم ، جدلية السماع والقياس عند ابن جني قراءة منهجية في ضوء أصول النحو،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Dialectic of Samāʿ (Hearing/Audition) and Qiyās (Analogy) in the Work of Ibn Jinnī A Methodological Reading in Light of the Principles of Grammatical Theory

Search submitted by
Dr. Sahar Hamed Saleh Jasim Al- Dulimei
Directorate for Education in Anbar Governorate/
Ministry of Education

Keywords : Samāʿ, Qiyās, Ibn Jinnī, balancing/comparative analysis, Al-Khaṣāʾiṣ.

How To Cite This Article
Al- Dulimei, Sahar Hamed Saleh Jasim , The Dialectic of Samāʿ (Hearing/Audition) and Qiyās (Analogy) in the Work of Ibn Jinnī A Methodological Reading in Light of the Principles of Grammatical Theory,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2026,Volume:16,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This research examines the issue of *samāʿ* (audition/transmitted usage) and *qiyās* (analogy) in *Al-Khaṣāʾiṣ* by Abū al-Fatḥ ʿUthmān ibn Jinnī (d. 392 AH), which stands as one of the most prominent methodological issues in Arabic linguistic studies. The study aims to analyze Ibn Jinnī's conceptions of *samāʿ* and *qiyās*, elucidate the dialectical relationship between them, and explore the methodology of prioritization when they conflict, employing a comparative approach between Ibn Jinnī and other grammarians, particularly Sībawayh and Abū ʿAlī al-Fārisī. The research adopts a descriptive-analytical-comparative methodology, through the comprehensive examination of Ibn Jinnī's texts in *Al-Khaṣāʾiṣ* and their analysis, as well as drawing explicit

methodological comparisons with the foundational principles of other grammarians.

The study yields several significant findings. First, Ibn Jinnī establishes *samāʿ* and *qiyās* as two complementary foundations in linguistic study, giving precedence to *samāʿ* when they conflict—a position that aligns with Sībawayh and contrasts with Abū ʿAlī al-Fārisī's tendency to prioritize *qiyās* Second, Ibn Jinnī classifies the speech of the Arabs into four categories in terms of its relationship to *samāʿ* and *qiyās*, a classification that represents a distinctive methodological contribution not explicitly articulated in this manner by Sībawayh. Third, the research reveals the boundaries of Ibn Jinnī's methodology in dealing with linguistic anomalies, as he acknowledges irregularity without resorting to arbitrary interpretation—an approach characterized by scholarly rigor and objectivity.

The research further recommends a comprehensive study of Ibn Jinnī's methodology in light of modern linguistic theories and the utilization of his insights in the development of contemporary linguistic studies.

الملخص

يتناول هذا البحث قضية السماع والقياس في كتاب "الخصائص" لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، وهي من أبرز القضايا المنهجية في الدرس اللغوي العربي. يهدف البحث إلى تحليل مفهومي السماع والقياس عند ابن جني، وبيان العلاقة الجدلية بينهما، ومنهجية المفاضلة عند تعارضهما، مع اعتماد منهج الموازنة بين ابن جني وغيره من النحاة، خاصة سيبويه وأبي علي الفارسي. اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن، من خلال استقراء نصوص ابن جني في "الخصائص" وتحليلها، وعقد مقارنات منهجية صريحة مع أصول النحاة الآخرين. وقد توصل البحث إلى عدة نتائج مهمة: أولاً، جعل ابن جني السماع والقياس أصلين متكاملين في الدرس اللغوي، مع تقديم السماع عند التعارض، وهو موقف يتفق مع سيبويه ويخالف ميل أبي علي الفارسي إلى تقديم القياس ثانياً، صنف ابن جني كلام العرب إلى أربعة أضرب من حيث علاقته بالسماع والقياس، وهو تصنيف يعد إضافة منهجية متفردة لم ترد بهذه الصراحة عند سيبويه. ثالثاً، كشف البحث عن حدود منهج ابن جني في التعامل مع الشاذ اللغوي، حيث أقر بالشذوذ دون محاولة تأويله تأويلاً تعسفياً، وهو موقف يتسم بالعلمية والموضوعية. كما أوصى البحث بدراسة شاملة لمنهج ابن جني في ضوء نظريات اللسانيات الحديثة، والاستفادة من رؤاه في تطوير الدرس اللغوي المعاصر.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإن اللغة العربية، بما تحمله من خصائص وسمات، كانت ولا تزال محط أنظار الدارسين والباحثين، الذين سعوا إلى فهم قوانينها واستكناه أسرارها. وقد برز في التراث اللغوي العربي عدد من العلماء الأفذاذ الذين أسهموا في تأسيس الدرس اللغوي ومناهجه، وكان في مقدمتهم أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، ذلك العلم الموسوعي الذي جمع بين النحو والصرف والتصريف والأصوات والدلالة. وقد خلّف ابن جني تراثاً لغوياً زاخراً، يأتي في مقدمته كتابه "الخصائص"، الذي يُعد بحق موسوعة لغوية فريدة، جمع فيها بين الأصول النظرية والتطبيقات العملية، وكشف عن كثير من خصائص اللغة العربية وأسرارها[١]

وتُعد قضية "السماع والقياس" من أبرز القضايا المنهجية التي شغلت حيزاً مهماً في كتاب "الخصائص"، إذ مثلت حجر الزاوية في بناء النظرية النحوية عند ابن جني، ومنطلقاً أساسياً لاستنباط الأحكام اللغوية وتقعيد القواعد. فالسماع يمثل النقل الموثوق عن العرب الفصحاء، وهو المصدر الأول للغة[٢]

بينما يمثل القياس الأداة المنهجية التي تمكن النحوي من التوسع في الأحكام وتعميمها على النظائر والأشباه[٣].

وقد عُني ابن جني بهذين الأصلين عناية فائقة، وخصهما بباب مستقل في كتابه عنوانه "باب في تعارض السماع والقياس"، ناقش فيه العلاقة بينهما، ووضع القواعد المنهجية للتعامل مع حالات التعارض بينهما[٤]

وتأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على رؤية ابن جني المنهجية لهذه القضية المحورية، وتحلل نصوصه تحليلاً مقارناً يبرز أصالة تفكيره وعمق رؤيته. ويهدف البحث إلى الكشف عن مفهوم السماع والقياس في "الخصائص"، وبيان العلاقة بينهما، ومنهجية الترجيح عند تعارضهما، مع الاستناد إلى النصوص الأصلية وتحليلها في ضوء المصادر والمراجع المعاصرة.

إشكالية البحث: تنبثق إشكالية هذا البحث من التساؤل الرئيس الآتي:

كيف أسس ابن جني العلاقة الجدلية بين السماع والقياس في كتاب "الخصائص"؟

يتفرع عن هذا التساؤل عدة أسئلة جزئية:

ما مفهوم السماع والقياس عند ابن جني؟

ما قواعد الترجيح التي وضعها عند تعارضهما؟

ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين منهجه ومنهج غيره من النحاة؟

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في عدة جوانب:

١. أن موضوع السماع والقياس يمثل أحد الركائز الأساسية في الدرس اللغوي العربي، إذ تقوم عليه عملية استنباط الأحكام النحوية وتقعيد القواعد.

٢. أن كتاب "الخصائص" لابن جني يمثل نقلة نوعية في الدرس اللغوي، إذ جمع بين الأصول النظرية والتحليل العملي، وكشف عن كثير من خصائص اللغة العربية.

٣. أن دراسة العلاقة بين السماع والقياس عند ابن جني تكشف عن المنهجية العلمية التي اتبعها النحاة العرب في التعامل مع المادة اللغوية، وتظهر مدى تطور الفكر النحوي في القرن الرابع الهجري.

٤. أن التحليل المقارن لنصوص ابن جني يسهم في فهم أعمق لمنهجه، ويساعد الباحثين المحدثين على الاستفادة من رؤاه في تطوير الدرس اللغوي المعاصر.

أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها:

١. بيان مفهوم السماع عند ابن جني، ومصادره، ومنزلته في الدرس اللغوي من خلال "الخصائص".

٢. تحليل مفهوم القياس عند ابن جني، وأركانه، وشروطه، وقيمته العلمية.

٣. الكشف عن العلاقة بين السماع والقياس في فكر ابن جني، ومنهجية التوفيق بينهما.

٤. دراسة حالات تعارض السماع والقياس كما صورها ابن جني، وقواعد الترجيح التي وضعها لحل هذا التعارض.

٥. تقديم رؤية تحليلية مقارنة لمنهج ابن جني في التعامل مع السماع والقياس، وبيان أثره فيمن جاء بعده من اللغويين والنحاة.

منهج البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال:

١. استقراء نصوص ابن جني في كتاب "الخصائص" المتعلقة بالسماع والقياس، خاصة الباب المخصص لتعارضهما.

٢. تحليل هذه النصوص تحليلاً لغوياً ومنهجياً، للكشف عن مضامينها وأبعادها.

٣. المقارنة بين المواضع المختلفة التي تناول فيها ابن جني هذه القضية، للوصول إلى رؤية متكاملة عن منهجه.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 4
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

٤. الاستعانة بالمصادر والمراجع التراثية والحديثة التي تناولت الموضوع، للاستفادة منها في التحليل والمناقشة.

٥. توثيق النقول توثيقاً دقيقاً، مع ذكر اسم المؤلف، واسم الكتاب، ودار النشر، والبلد، والطبعة، والسنة، والجزء، والصفحة.

المبحث الأول: مفهوم السماع ومنزلته في كتاب الخصائص

يعد السماع الأصل الأول من أصول النحو العربي، وعليه يقوم البنيان اللغوي كله. وقد عُني النحاة القدماء بهذا المبدأ عناية فائقة، وجعلوه المصدر الرئيس لتقعيد القواعد واستنباط الأحكام. وكان لابن جني في كتابه "الخصائص" منهج خاص في تناول هذه القضية، جمع فيه بين الأصالة والتجديد، مما جعله يمثل مرحلة متطورة في الفكر النحوي العربي. وسنتناول في هذا المبحث مفهوم السماع عند ابن جني، ومصادره، ومنزلته في الدرس اللغوي من خلال "الخصائص"، مع التحليل والمناقشة.

أولاً: تعريف السماع لغة واصطلاحاً

السماع في اللغة: مصدر سمع يسمع سمعاً وسماعاً، وهو إدراك المسموع بالأذن[٥]

وفي الاصطلاح اللغوي: هو ما ثبت في كلام العرب الفصحاء المنقول إلينا بالنقل الصحيح المتواتر أو المشهور أو الآحاد المقبول. وقد عرفه السيوطي بأنه: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته"[٦]

أما ابن جني، فلم يضع تعريفاً محدداً للسماع في "الخصائص"، لكنه استخدم المصطلح في سياقات متعددة دلت على مفهومه عنده. فقد كان يشير به إلى اللغة المنقولة عن العرب الفصحاء، والتي تُعد الأساس الذي يُبنى عليه القياس. ويظهر ذلك جلياً في قوله: "إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره"[٧]فالمسموع هنا هو ما ورد عن العرب واستقر في الاستعمال، حتى وإن خالف القياس.

وقد ميز ابن جني بين السماع والاستعمال، فالسماع عنده أعم، إذ يشمل كل ما ورد عن العرب، بينما الاستعمال هو الشيوع الفعلي للكلمة أو التركيب على ألسنتهم[٨]وهذا التمييز له أهمية كبيرة في منهجه، لأنه يجعل السماع هو الأصل الذي يُرجع إليه عند الاختلاف، بينما الاستعمال هو المعيار الذي يُحتكم إليه في قياس قوة الظاهرة اللغوية وضعفها.

يلتقي ابن جني مع سيبويه في جعل السماع هو الأصل الأول، فقد كان سيبويه في كتابه يعتمد على السماع اعتماداً كبيراً، وينقل عن العرب الموثوق بهم[٩] لكن ابن جني يتجاوز سيبويه في

التوسع بمصادر السماع، إذ استشهد بالحديث النبوي على نطاق أوسع، وبشعر المحدثين، بينما كان سيبويه أكثر تحفظاً في ذلك[١٠]

أما أبو علي الفارسي، فقد كان أكثر توسعاً من سيبويه في الاستشهاد بالحديث، وهو ما تأثر به ابن جني[١١]

ثانياً: مصادر السماع عند ابن جني

تعددت مصادر السماع التي اعتمد عليها ابن جني في "الخصائص"، ويمكن حصرها في ثلاثة مصادر رئيسة:

١- **القرآن الكريم:** يعد القرآن المصدر الأول للسماع عند ابن جني، كما هو عند سائر النحاة واللغويين. وقد استشهد به في مواضع كثيرة من "الخصائص"، ومن ذلك استشهاده بقوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾[١٢] في معرض حديثه عن تعارض السماع والقياس، حيث اعتبر هذه القراءة سماعاً يجب قبوله وإن خالف القياس[١٣] والقرآن حجة مطلقة عند ابن جني، لا يُشك في فصاحتها ولا يُناقش في قبولها، لأنه كلام الله المعجز، وقد نزل بلغة العرب الفصحاء.

وقد توسع ابن جني في الاستشهاد بالقرآن، فلم يقتصر على قراءته المتواترة، بل استشهد أحياناً بالقراءات الشاذة، معتبراً إياها سماعاً مقبولاً، لأنها تمثل لغة بعض القبائل العربية، حتى وإن لم تكن متواترة[١٤] وهذا يدل على سعة أفقه ومرونة منهجه في التعامل مع النص القرآني.

يتفق ابن جني مع سيبويه وأبي علي الفارسي في تقدير القرآن الكريم كمصدر أول للسماع. لكن الاختلاف يظهر في التعامل مع القراءات الشاذة، حيث كان سيبويه أقل توسعاً في قبولها، بينما كان ابن جني أكثر انفتاحاً عليها، معتبراً إياها تمثلاً للغات القبائل العربية.

٢- **الحديث النبوي:** كان ابن جني من أوسع النحاة استشهاداً بالحديث النبوي، متأثراً في ذلك بأستاذه أبي علي الفارسي[١٥] وقد اعتبر الحديث النبوي مصدراً أساسياً من مصادر السماع اللغوي، وإن كان بعض النحاة قبله قد تحفظوا في الاستشهاد به، بحجة أن أكثر الأحاديث رويت بالمعنى لا باللفظ[١٦]

ويمكن تلمس منهج ابن جني في الاستشهاد بالحديث من خلال المواضع التي وردت في "الخصائص". فهو لا يستشهد بكل حديث، بل ينتقي ما كان ثابتاً صحيحاً، وما كان لفظه موافقاً للفصاحة العربية. وقد كان ينبه في بعض الأحيان إلى اختلاف الروايات، ويرجح بينها بناءً على المعايير اللغوية[١٧] وهذا المنهج يدل على دقته العلمية وحرصه على توثيق المصادر.

هنا يبرز الاختلاف الأوضح بين ابن جني وسيبويه. فسيبويه كان يقلل من الاستشهاد بالحديث، لأنه كان يرى أن أكثر الأحاديث رويت بالمعنى[١٨]

أما ابن جني فقد تجاوز هذا التحفظ، مع اشتراطه أن يكون الحديث ثابتاً صحيحاً، ولفظه موافقاً للفصاحة العربية. وهذا الاختلاف يعكس تطور المنهج النحوي بين القرن الثاني والقرن الرابع الهجري، حيث اتسعت دائرة المصادر المقبولة للاستشهاد.

٣- **كلام العرب:** يعد كلام العرب الفصحاء المصدر الأوسع للسماع عند ابن جني، ويشمل:

· الشعر الجاهلي والإسلامي: وقد استشهد ابن جني بشعر كثير من الشعراء القدماء، مثل امرئ القيس، والنابغة، وزهير، والأعشى. وكان يعتمد على الروايات الموثوقة، وينبه إلى الاختلافات بين الروايات[١٩]

· النثر العربي: ويشمل خطب العرب، وأمثالهم، وأحاديثهم اليومية. وقد استشهد ابن جني بكثير من هذه النصوص في "الخصائص"، معتبراً إياها وثائق لغوية مهمة[٢٠]

وقد اشترط ابن جني فيمن يؤخذ عنهم اللغة أن يكونوا من الفصحاء الموثوق بعربيتهم، وأن تكون لغتهم خالية من شوائب العجمة والاختلاط بالأمم الأخرى[٢١] وقد توسع في هذا الشرط توسعاً ملحوظاً، فلم يقتصر على قبائل معينة، بل قبل لغة كل قبيلة عربية فصيحة، وإن كانت بعض القبائل تقدم في الفصاحة على غيرها، مثل قريش، وقيس، وتميم، وأسد[٢٢]

ومن اللافت في منهج ابن جني أنه تجاوز الحدود الزمنية التي وضعها النحاة للاستشهاد، فاستشهد بشعر المحدثين كبشار بن برد وأبي نواس، بل وشعر المتنبي الذي عاصره[٢٣] وهذا يدل على رؤيته المتطورة للغة، واعتقاده أن الفصاحة لا تقتصر على عصر معين، بل تمتد لتشمل كل من تكلم بلغة عربية فصيحة، مهما تأخر زمنه.

من أبرز خصوصيات منهج ابن جني في هذا المجال تجاوزه للحدود الزمنية التقليدية للاستشهاد، فاستشهد بشعر المحدثين كبشار بن برد وأبي نواس، بل وشعر المتنبي الذي عاصره[٢٤] وهذا موقف يختلف عن سيبويه الذي كان يقف عند حدود الاحتجاج بشعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين. وقد أثار هذا التوسع إشكالية منهجية، فمن جهة وسع دائرة المادة اللغوية المتاحة للاستشهاد، ومن جهة أخرى قد يؤدي إلى قبول ما ليس بفصيح. ويمكن القول إن ابن جني كان واعياً لهذه الإشكالية، ولذلك وضع معايير دقيقة لقبول السماع، كما سيأتي.

ثالثاً: منزلة السماع في الدرس اللغوي عند ابن جني

احتلت منزلة السماع مكانة عالية في فكر ابن جني اللغوي، ويمكن بيان هذه المنزلة من خلال النقاط التالية:

١- السماع هو الأساس والمرجع الأول:

جعل ابن جني السماع الأساس الذي تقوم عليه اللغة، والمرجع الذي يُرجع إليه عند الاختلاف. وهو يرى أن مهمة النحوي الأولى هي تسجيل ما سمع عن العرب وتقعيده، قبل أن يشرع في القياس والاستنباط. يقول ابن جني: "إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم"[٢٥] فالنطق بلغتهم يعني قبول مسموعهم، واحتذاء أمثلتهم يعني الاقتداء بهم في الاستعمال اللغوي.

وهذا التصور يجعل السماع هو المنطلق والأساس، والقياس هو الأداة المنهجية للتوسع والاستنباط. فالسماع يمثل المادة الخام التي يعمل عليها النحوي، والقياس يمثل الآلية التي ينظم بها هذه المادة ويستخرج منها القواعد العامة. هذا الموقف يتسم بالاتساق المنهجي، فإذا كان النحو مستنبطاً من كلام العرب، فمن الطبيعي أن يكون كلامهم هو المرجع الأول. لكن الإشكالية تظهر في تطبيق هذه القاعدة عملياً، خاصة عندما يكون السماع غير متواتر أو مختلفاً فيه. وهنا يظهر دور النحوي في الترجيح بين الروايات المختلفة، وهو ما يفتح باباً للاجتهاد قد يؤدي إلى الذاتية.

٢- السماع حجة مطلقة حتى مع مخالفة القياس:

يقرر ابن جني أن السماع حجة مطلقة، يجب قبولها وإن خالفت القياس. يقول في باب تعارض السماع والقياس: "إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره"[٢٦] فالمسموع يجب قبوله كما ورد، ولا يجوز رده بدعوى مخالفته للقياس، لأن القياس نفسه مستنبط من السماع، فكيف يُرد الأصل بالفرع؟

ويضرب ابن جني مثلاً على ذلك بكلمة "استحوذ" التي وردت في القرآن، فهي مخالفة للقياس الذي يقتضي إعلال العين، إذ كان القياس أن يقال "استحاذ" كما يقال "استقام" من "قام". ولكن لما ورد السماع بـ "استحوذ" وجب قبوله، وإن كان شاذاً عن القياس. يقول ابن جني: "فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم"[٢٧]

هذا الموقف يمثل أقصى درجات تقدير السماع، وهو موقف يتفق مع سيبويه ويخالف ميل أبي علي الفارسي إلى تقدير القياس. لكن السؤال الذي يطرح نفسه: ألا يؤدي هذا الموقف إلى تعطيل القياس في كثير من المسائل؟ وكيف نوفق بين تقديم السماع وضرورة القياس لتوسيع اللغة؟ يبدو أن ابن جني قد وعى هذه الإشكالية، ولذلك اشترط عدم قياس النادر والشاذ على غيره، مما يحفظ للقياس عمومه واطراده.

٣- التمييز بين السماع المقبول والسماع المردود:

مع أن ابن جني كان واسع الأفق في قبول السماع، إلا أنه لم يقبل كل ما ورد عن العرب دون تمييز. فقد وضع معايير دقيقة لقبول السماع، أهمها:

· وثاقة الراوي: فلا يقبل السماع إلا ممن يوثق بعربيته وفصاحته[٢٨] .

شيوع الاستعمال: فالكلمات النادرة أو الشاذة تقبل في موضعها، لكن لا يُبنى عليها قياس عام[٢٩]

· سلامة اللغة من الاختلاط: فلا يقبل سماع من خالط الأعاجم وتأثر بلغتهم[٣٠]

وقد أشار ابن جني إلى هذه المعايير في مواضع متفرقة من "الخصائص"، مما يدل على دقة منهجه وحرصه على سلامة المادة اللغوية التي يعتمد عليها.

هذه المعايير تعكس منهجاً علمياً دقيقاً، لكنها تثير إشكالية أخرى: ما درجة وثاقة الراوي المطلوبة؟ وما مقدار الشيوع الذي يجعل الاستعمال مقبولاً؟ وهل يمكن تطبيق هذه المعايير بموضوعية تامة؟ هذه أسئلة تبقى مفتوحة، وتدل على أن قبول السماع ليس عملية ميكانيكية، بل هو عملية اجتهادية تتأثر بمنهج النحوي وتوجهاته.

رابعاً: موقف ابن جني من السماع في ضوء آراء النحاة الآخرين

لبيان خصوصية منهج ابن جني في التعامل مع السماع، يمكن مقارنته بمنهج غيره من النحاة، خاصة سيبويه (ت ١٨٠هـ) شيخ النحاة، وأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) أستاذ ابن جني.

١- سيبويه والسماع:

كان سيبويه في كتابه يعتمد على السماع اعتماداً كبيراً، وينقل عن العرب الموثوق بهم. وقد أكثر من العبارات الدالة على ذلك، مثل: "وسمعنا الثقة من العرب"، "وأخبرني الثقة"، "قال قوم من العرب ترضى عربيتهم"[٣١] وكان سيبويه يقلل من الاستشهاد بالحديث النبوي، لأنه كان يرى أن أكثر الأحاديث رويت بالمعنى، ودخل في روايتها كثير من الأعاجم[٣٢] وهذا موقف متحفظ يميز منهجه عن منهج ابن جني الذي توسع في الاستشهاد بالحديث.

٢- أبو علي الفارسي والسماع:

كان أبو علي الفارسي أكثر توسعاً من سيبويه في الاستشهاد بالحديث النبوي، وقد تأثر به تلميذه ابن جني في هذا الجانب (الفارسي: التكملة، ج١، ص ٤٥). كما كان أبو علي يعتمد على السماع في تقعيد القواعد، لكنه كان أكثر ميلاً إلى القياس من سيبويه. وقد نقل ابن جني عن أستاذه قوله: "أخطيء في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس" (ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٢٥٦). وهذا يدل على المكانة الكبيرة التي كان يحتلها القياس في منهج أبي علي.

٣- خصوصية منهج ابن جني:

يمكن إجمال خصوصية منهج ابن جني في السماع بالنقاط التالية:

· الجمع بين سعة الأفق ودقة المعايير: فهو يتسع في قبول السماع ليشمل القرآن بقراءاته، والحديث النبوي، وشعر المحدثين، لكنه في الوقت نفسه يضع معايير دقيقة لتمييز المقبول من المردود.

· التجاوز للحدود الزمنية التقليدية: فهو يستشهد بشعر المحدثين والمعاصرين، خلافاً لمن قبله من النحاة الذين كانوا يقفون عند حدود زمنية معينة.

· الربط العضوي بين السماع والقياس: فهو لا ينظر إلى السماع بمعزل عن القياس، بل يجعلهما أصلين متكاملين، يشد أحدهما أزر الآخر.

وهكذا نرى أن ابن جني قد طور مفهوم السماع، وجعله أداة نظرية ومنهجية متكاملة، لا مجرد نقل سلبي للنصوص، بل هو عملية انتقاء وتمحيص وترجيح، تتفاعل مع القياس لتوليد القواعد اللغوية والأحكام النحوية.

المبحث الثاني: مفهوم القياس وأركانه في كتاب الخصائص

يعد القياس الأصل الثاني من أصول النحو العربي، وهو الأداة المنهجية التي تمكن النحوي من التوسع في الأحكام وتعميمها على النظائر والأشباه. وقد بلغ الاهتمام بالقياس عند ابن جني مبلغاً كبيراً، حتى قال في شأنه: "مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"[٣٣]وسنتناول في هذا المبحث مفهوم القياس عند ابن جني، وأركانه، وشروطه، وقيمته العلمية في الدرس اللغوي من خلال "الخصائص".

أولاً: تعريف القياس لغة واصطلاحاً

القياس في اللغة: تقدير الشيء على مثاله، يقال: قست الشيء بالشيء أقيسه قياساً، إذا قدرته على مثاله[٣٤]

وفي الاصطلاح النحوي: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، أو هو إلحاق فرع بأصل في حكم لعلة جامعة بينهما[٣٥]

وقد عرّف ابن الأنباري القياس بأنه: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه. قال: وهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه، كما قيل: إنما النحو قياس يُتبع"[٣٦]

أما ابن جني، فلم يضع تعريفاً محدداً للقياس في "الخصائص"، لكنه استخدم المصطلح في سياقات متعددة دلت على تصوره له. فقد كان يشير به إلى عملية منهجية تهدف إلى:

· تنظيم الظواهر اللغوية المتشابهة تحت قواعد عامة.

· استنباط أحكام النظائر مما ورد عن العرب.

· التوسع في اللغة بما يوافق أصولها ومقاييسها.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 4
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

ويظهر ذلك في قوله عن القياس: "وإنما هو أن تحمل الشيء على نظيره، وتجريه مجرى مثله"[٣٧] وهذا التصور يجعل القياس عملية عقلية منهجية، تقوم على المقارنة والموازنة بين الظواهر اللغوية، بهدف الوصول إلى أحكام عامة مطردة.

يلتقي ابن جني مع سيبويه وابن الأنباري في المفهوم العام للقياس، لكنه يتفرد بالتركيز على الجانب التعليلي. فالقياس عنده ليس مجرد حمل فرع على أصل، بل هو عملية استكشاف للعلل الكامنة وراء الظواهر اللغوية. وهذا ما جعل كتاب "الخصائص" أقرب إلى فلسفة اللغة منه إلى النحو التقليدي.

ثانياً: أركان القياس عند ابن جني

يقوم القياس عند ابن جني على أربعة أركان رئيسة، كما هي عند الأصوليين والنحاة[٣٨]

١- الأصل (المقيس عليه): هو النص أو الحكم اللغوي الثابت بالسماع، الذي يُتخذ نموذجاً للقياس. ويشترط في الأصل عند ابن جني أن يكون:

- ثابتاً بالسماع الصحيح عن العرب الفصحاء.
- مطرداً في الاستعمال، لا شاذاً نادراً.
- واضح العلة، يمكن معرفة سبب الحكم فيه.

ويقول ابن جني في هذا: "القياس إنما هو على المطرد الشائع، فأما النادر فغير معمول عليه في القياس"[٣٩] فالأصل يجب أن يكون من الظواهر المطردة في اللغة، لا من الشواذ التي لا يُعول عليها في القياس.

يمكن القول إن ابن جني قد طور مفهوم العلة النحوية تطويراً كبيراً مقارنة بمن سبقه. فقد صنف العلل إلى تعليمية وجدلية[٤٠] وهذا التصنيف يعكس وعياً عميقاً باختلاف وظائف العلل في الدرس النحوي. فليست كل العلل تعكس سبباً حقيقياً للظاهرة اللغوية، بل بعضها يهدف إلى تسهيل التعليم أو إفحام الخصم في المناظرة. وهذا التمييز يضيف بعداً معرفياً جديداً للدرس النحوي، ويتجاوز به ابن جني كثيراً من النحاة الذين خلطوا بين هذه المستويات.

رغم هذا التطور، يمكن توجيه سؤال نقدي: ألم يؤدِ هذا الاهتمام المفرط بالتعليل إلى تأويل بعض الظواهر اللغوية تأويلاً قد يكون بعيداً عن حقيقتها؟ وهل كانت بعض العلل التي ساقها ابن جني مقنعة موضوعياً، أم أنها كانت تعكس اجتهاداً شخصياً؟ هذا السؤال يبقى مفتوحاً، ويشير إلى الحاجة إلى قراءة نقدية للعلل النحوية عموماً.

٢- الفرع (المقيس):

هو المسألة أو الظاهرة اللغوية الجديدة التي يراد إلحاقها بالأصل، وإثبات حكم مماثل لها. ويشترط في الفرع أن يكون مشاركاً للأصل في علة الحكم، وإلا كان القياس فاسداً.

٣- العلة:

هي الوصف المشترك بين الأصل والفرع، وهو المسوغ لنقل حكم الأصل إلى الفرع. وتعد العلة أهم أركان القياس، وعليها يقوم بناء الحكم كله. وقد أولى ابن جني العناية الكبرى لدراسة العلل النحوية، وخصص لذلك أبواباً في "الخصائص"، مثل "باب في العلل"، و"باب في تعارض العلل"[٤١]

والعلل عند ابن جني نوعان[٤٢]

- علل تعليمية: وهي التي يذكرها النحوي لتعليل الأحكام، وهدفها تسهيل الفهم على المتعلم.
- علل جدلية: وهي التي تستخدم في المناظرات والمناقشات العلمية، وهدفها إفحام الخصم وإثبات صحة الرأي.

وقد كان ابن جني شديد الاهتمام بالعلل، يبحث عنها في كل ظاهرة لغوية، ويحاول كشف الأسباب الكامنة وراء الأحكام النحوية. وهذا الاهتمام بالتعليل هو ما يميز كتاب "الخصائص" عن غيره من كتب النحو، ويجعله أقرب إلى فلسفة اللغة منه إلى النحو التقليدي[٤٣]

٤- الحكم:

هو الوجه النحوي الذي ينتقل من الأصل إلى الفرع، كالرفع أو النصب أو الجر، أو الصحة أو الإعلال، ونحو ذلك.

وهذه الأركان الأربعة متكاملة في بناء القياس، فوجود الأصل والفرع والعلة والحكم هي التي تجعل القياس صحيحاً منتجاً.

ثالثاً: شروط القياس عند ابن جني: وضع ابن جني شروطاً دقيقة لقبول القياس، يمكن إجمالها في الآتي:

١- اطراد الأصل في الاستعمال:

يشترط ابن جني في الأصل الذي يُبنى عليه القياس أن يكون مطرداً في الاستعمال، أي كثير الشيوع في كلام العرب. يقول: "القياس يكون على المطرد الشائع، وأساس الاطراد هو موافقة الشيء لنظائره الكثيرة في اللغة، وشيوع استعماله بين العرب"[٤٤] فالشاذ النادر لا يصلح أصلاً للقياس، لأنه خارج عن المعتاد المطرد.

٢- وضوح العلة واطرادها:

يشترط في العلة أن تكون واضحة مطردة، لا تخلف باختلاف المواضع. فإذا كانت العلة غير واضحة، أو كانت تختلف من موضع إلى آخر، فلا يصلح القياس. وقد ناقش ابن جني هذه القضية في باب "تعارض العلل"، وبين كيفية الترجيح بين العلل المختلفة[٤٥]

٣- انتفاء المعارض الأقوى:

يشترط لصحة القياس ألا يكون هناك معارض أقوى منه، كالسماع الصحيح المخالف. فإذا وجد سماع صحيح يخالف القياس، قدم السماع[٤٦]

٤- سلامة القياس من التناقض: يشترط ألا يؤدي القياس إلى نتائج متناقضة، أو إلى مخالفة أصول اللغة المستقرة. فإذا أدى القياس إلى ذلك، كان فاسداً غير مقبول.

رابعاً: قيمة القياس ومنزلته في الدرس اللغوي عند ابن جني

احتلت منزلة القياس مكانة رفيعة في فكر ابن جني اللغوي، ويمكن بيان هذه المنزلة من خلال النقاط التالية:

١- القياس أداة أساسية لفهم اللغة وتوسيعها:

يرى ابن جني أن القياس أداة لا غنى عنها في الدرس اللغوي، لأنه يمكن من فهم اللغة فهماً منهجياً، وتوسيعها لتشمل المستجدات من الألفاظ والتراكيب. فاللغة لا يمكن أن تكون كلها نقلاً بحكم تجددها وتطورها، مما يجعلها تستعصي على الحصر، ومن هنا تأتي ضرورة استعمال القياس[٤٧]

ويقول ابن الأنباري في هذا المعنى: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو"[٤٨]

هذا الموقف يتفق مع سيبويه وابن الأنباري، لكن ابن جني يضيف إليه بعداً فلسفياً، إذ يرى أن القياس يعكس قدرة العقل البشري على تنظيم الظواهر واكتشاف قوانينها. وهذا البعد الفلسفي هو ما يميز منهجه.

٢- القياس أشرف من مجرد حفظ اللغة:

يذهب ابن جني إلى أن القياس أشرف من مجرد حفظ اللغة ونقلها، لأنه عمل عقلي منهجي، يبرز قدرة النحوي على التحليل والاستنباط. ولذلك قال عبارته المشهورة: "مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"[٤٩] وهذه العبارة تدل على المكانة الكبيرة التي كان يوليها ابن جني للقياس، وتفضيله إياه على مجرد الحفظ والنقل.

وقد نقل عن أستاذه أبي علي الفارسي قوله: "أخطيء في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس"[٥٠] وهذا يدل على أن القياس عندهم كان يمثل المنهج العلمي الدقيق، الذي يُعول عليه أكثر من النقل المجرد.

هذه العبارة تعكس وعياً مبكراً بأهمية المنهج العلمي في الدرس اللغوي، لكنها تثير إشكالية: ألا يؤدي هذا التقدير للقياس إلى الاستهانة بقيمة النقل والسماع؟ وكيف نوفق بين هذه العبارة وبين قاعدة تقديم السماع على القياس عند التعارض؟ يبدو أن ابن جني كان يميز بين مستويين: مستوى التنظير للغة، حيث للقياس قيمته الكبرى، ومستوى الحكم على الظواهر اللغوية، حيث للسماع الأولوية. وهذا التمييز يعكس وعياً منهجياً متقدماً.

٣- القياس عند ابن جني منهج متكامل له قوانينه الخاصة:

لا ينظر ابن جني إلى القياس كعملية ميكانيكية بسيطة، بل كمنهج متكامل له قوانينه الخاصة به. فهو يرى أن القياس يتجلى في قياس ظاهرة على ظاهرة أخرى، والحكم لها بحكمها، فتأخذ الظاهرة المقيسة حكم الظاهرة المقيس عليها[٥١]

وهذا التصور يجعل القياس عملية مركبة، تحتاج إلى فهم عميق لطبيعة اللغة وقوانينها، وإلى قدرة على المقارنة والموازنة بين الظواهر المختلفة، واستخلاص العلل والأحكام منها.

٤- القياس وسيلة للكشف عن دلالات الأصوات والتراكيب:

اهتم ابن جني بالقياس في مجال دلالات الأصوات أيضاً، فحاول أن يربط بين الأصوات والمعاني من خلال قياس الظواهر الصوتية على بعضها[٥٢] وهذا الجانب يمثل إضافة مهمة في منهجه، تجعل من "الخصائص" كتاباً رائداً في هذا المجال.

خامساً: تطبيقات القياس في كتاب الخصائص

يمكن تلمس تطبيقات القياس في مواضع كثيرة من "الخصائص"، نذكر منها نموذجين:

١- قياس استحوذ على استقام:

يناقش ابن جني في باب تعارض السماع والقياس قضية "استحوذ" التي وردت في القرآن، وكيف أن القياس يقتضي إعلالها فتصير "استحاذ"، قياساً على "استقام" التي أصلها "استقوم" فأعلت. يقول: "القياس أن يقال: استحاذ، بإعلال العين"[٥٣]

وهذا القياس يقوم على أركانه الأربعة:

- الأصل: "استقام" وما جرى مجراها من الأفعال المعتلة.
- الفرع: "استحوذ".
- العلة: كون الفعل مزيداً بالهمزة على وزن "استفعل"، وأصله من فعل معتل.

· الحكم: الإعلال بحذف العلة.

ومع صحة هذا القياس، إلا أن السماع الوارد بـ "استحوذ" يقدم عليه، فيقبل النص كما ورد، ولا يقاس عليه غيره. وهذا يدل على التكامل بين السماع والقياس في منهج ابن جني، فليس القياس بديلاً عن السماع، بل هو مكمل له.

٢- قياس استنوق على استحوذ:

يناقش ابن جني أيضاً قضية "استنوق الجمل" ونحوها، ويقارنها بـ "استحوذ". ويرى أن "استنوق" أبعد عن القياس من "استحوذ"، لأنها مشتقة من اسم جوهر (الناقة) لا من فعل معتل. يقول: "ليس تحته فعل معتل، ألا تراك لا تقول: ناق، إنما الناقة اسم لجوهر لم يصرف منهما فعل معتل"(٥٤)

وهذا التحليل الدقيق يدل على عمق فهم ابن جني لطبيعة اللغة، وتمييزه بين المشتقات المختلفة. فالقياس عنده ليس عملية شكلية، بل هو تحليل عميق للبنية اللغوية وعلاقاتها الداخلية.

سادساً: موقف ابن جني من القياس في ضوء آراء النحاة الآخرين

لبيان خصوصية منهج ابن جني في القياس، يمكن مقارنته بمنهج غيره من النحاة:

١- سيبويه والقياس: كان سيبويه يعتمد على القياس اعتماداً كبيراً في كتابه، لكنه كان أكثر تحفظاً في استخدامه من ابن جني(٥٥) وكان يميل إلى تقديم السماع على القياس عند التعارض، وهذا ما ورثه عنه ابن جني وطوره.

٢- أبو علي الفارسي والقياس: كان أبو علي أكثر ميلاً إلى القياس من سيبويه، وقد تأثر به تلميذه ابن جني في هذا الجانب(٥٦) لكن ابن جني طور منهج أستاذه، وجعل القياس أداة أكثر شمولية وتكاملاً.

٣- خصوصية منهج ابن جني:

يمكن إجمال خصوصية منهج ابن جني في القياس بالنقاط التالية:

· التكامل العضوي بين القياس والسماع: فهو لا ينظر إليهما كأصلين متعارضين، بل كأصلين متكاملين.

· الاهتمام بالتعليل والبحث عن العلل: وهذا ما يميز "الخصائص" عن غيره من كتب النحو.

· التوسع في تطبيقات القياس: ليشمل ليس فقط الأحكام النحوية، بل أيضاً دلالات الأصوات والتراكيب.

وهكذا نرى أن ابن جني قد طور مفهوم القياس، وجعله أداة منهجية متكاملة، تسهم في فهم اللغة وتحليلها وتوسيعها، مع الحفاظ على الأصول المستقرة والسماع الصحيح.

المبحث الثالث

العلاقة بين السماع والقياس وقواعد الترجيح عند تعارضهما

بعد أن استعرضنا في المبحثين السابقين مفهوم السماع ومنزلته، ومفهوم القياس وأركانه، يأتي هذا المبحث ليبين العلاقة بين هذين الأصلين الكبيرين في فكر ابن جني، وكيفية التعامل معهما عند الاتفاق والاختلاف. وقد خصص ابن جني لهذه القضية باباً مستقلاً في "الخصائص" عنوانه "باب في تعارض السماع والقياس"[٥٧] مما يدل على أهميتها في منهجه. وسنتناول في هذا المبحث تصنيف ابن جني لكلام العرب من حيث علاقته بالسماع والقياس، وقواعد الترجيح عند التعارض، والتحليل المقارن لآرائه في ضوء أقوال النحاة الآخرين.

أولاً: تصنيف ابن جني لكلام العرب من حيث السماع والقياس

يقسم ابن جني كلام العرب إلى أربعة أضرب من حيث علاقته بالسماع والقياس[٥٨]

الضرب الأول: ما يطرد في القياس والاستعمال جميعاً:

وهذا هو الضرب الأعلى والأكمل، وهو الغاية المطلوبة في اللغة. ويكون الشيء فيه مطرداً في القياس، أي يمكن قياس نظائره عليه، ومطرداً في الاستعمال، أي كثير الشيوع في كلام العرب. ومثاله ابن جني برفع الفاعل ونصب المفعول وجر المجرور، نحو "قام زيدٌ" و"مررت بسعيدٍ"[٥٩] فهذه الأحكام مطردة في القياس، لأن كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب وكل مجرور مجرور، وهي مطردة في الاستعمال، لأن العرب تستعملها بكثرة. وهذا الضرب هو الذي يُعول عليه في بناء القواعد العامة للغة.

الضرب الثاني: ما يطرد في القياس، ويشذ في الاستعمال:

وهذا هو عكس الضرب السابق،إذ يكون الشيء مطرداً في القياس، أي يمكن قياس نظائره عليه، لكنه شاذ في الاستعمال، أي قليل الشيوع في كلام العرب. ومثاله ابن جني بالماضي من "يَذَرُ" و"يَدَعُ". فالقياس يجيز استعمال هذه الأفعال، لكنها في الاستعمال العربي الفصيح قليلة نادرة[٦٠] وهذا الضرب يدل على أن القياس قد يأتي بصور لغوية صحيحة من الناحية المنهجية، لكنها غير مستعملة في اللغة الفصيحة. وفي هذه الحالة، لا يُقدم على استعمالها، لأن اللغة تتبع السماع والاستعمال، لا القياس المجرد.

الضرب الثالث: ما يطرد في الاستعمال، ويشذ في القياس:

وهذا الضرب هو محور الاهتمام في باب تعارض السماع والقياس، وفيه يكون الشيء مطرداً في الاستعمال، أي كثير الشيوع في كلام العرب، لكنه شاذ في القياس، أي لا يمكن قياس نظائره

عليه. ومثاله ابن جني بـ "استحوذ" و"استصوب". فالقياس يقتضي إعلال هاتين الكلمتين فتصيرا "استحاذ" و"استصاب"، لكن الاستعمال العربي جاء بهما على الصحة[٦١]

وهذا الضرب يثير إشكالية منهجية كبيرة، لأنه يضع النحوي أمام خيارين: إما أن يتبع القياس ويرد الاستعمال، وإما أن يتبع الاستعمال ويتخلى عن القياس. وقد اختار ابن جني الخيار الثاني، كما سنرى في قواعد الترجيح.

الضرب الرابع: ما يشذ في القياس والاستعمال جميعاً:

وهذا هو الضرب الأسوأ، وفيه يكون الشيء شاذاً في القياس، أي لا يمكن قياس نظائره عليه، وشاذاً في الاستعمال، أي قليل الشيوع في كلام العرب. ومثاله ابن جني بـ "مقوو" و"مصووون" في تتميم "مفعول" فيما عينه واو. فالقياس يقتضي حذف الواو الثانية منهما، لكن بعض العرب قالوا "مقوو" و"مصووون" بإبقاء الواوين[٦٢]

وهذا الضرب لا يُعول عليه في اللغة، ولا يُحتج به في القياس، لأنه شاذ من جميع الوجوه. وقد يجيء منه الشيء القليل، لكنه يبقى في دائرة الشذوذ والنُدرة.

وهذا التصنيف الرباعي يدل على دقة منهج ابن جني، وقدرته على تحليل الظواهر اللغوية من زوايا متعددة، والنظر إليها من خلال معيارين متكاملين: معيار القياس ومعيار الاستعمال.

هذا التصنيف يعد إضافة منهجية متفردة لابن جني، لم ترد بهذه الصراحة عند سيبويه أو أبي علي الفارسي. فهو يتجاوز الثنائية التقليدية (مطرد/شاذ) إلى تصنيف رباعي أكثر دقة، يعكس وعياً بوجود أربعة احتمالات منطقية للعلاقة بين القياس والاستعمال. وهذا التصنيف يعكس منهجاً تحليلياً متقدماً، ويشبه إلى حد ما التصنيفات المنطقية الحديثة.

ثانياً: قواعد الترجيح عند تعارض السماع والقياس

بعد أن صنف ابن جني كلام العرب إلى هذه الأضرب الأربعة، وضع قواعد منهجية دقيقة للتعامل مع حالات التعارض، خاصة في الضرب الثالث (ما يطرد في الاستعمال ويشذ في القياس). ويمكن إجمال هذه القواعد في الآتي[٦٣]

القاعدة الأولى: تقديم السماع على القياس عند التعارض:

هذه هي القاعدة الذهبية في منهج ابن جني، وهي التي أعلنها في مستهل باب تعارض السماع والقياس: "إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره"[٦٤] فالسماع هو الأصل، والقياس فرع عليه، وإذا تعارض الأصل مع الفرع، قُدِّم الأصل بلا تردد.

وتطبيقاً لهذه القاعدة، فإن كلمة "استحوذ" التي وردت في القرآن يجب قبولها والنطق بها كما وردت، مع أنها شاذة في القياس. ولا يجوز ردها بدعوى مخالفتها للقياس، لأن القرآن هو السماع الأقوى، وهو المصدر الأول للغة.

هذه القاعدة تمثل جوهر منهج ابن جني، وهي موقف يتفق مع سيبويه ويخالف ميل أبي علي الفارسي إلى تقديم القياس. لكن الإشكالية تظهر في تحديد ما إذا كان السماع المذكور متواتراً أم آحاداً، وما إذا كان الاستعمال مطرداً أم شاذاً. وهنا يظهر دور النحوي في الترجيح، مما قد يؤدي إلى اختلافات بين النحاة في تطبيق نفس القاعدة.

القاعدة الثانية: عدم قياس النادر والشاذ على غيره:

يقرر ابن جني أن ما ورد من السماع على خلاف القياس، يجب قبوله في موضعه، لكن لا يقاس عليه غيره. يقول: "نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره"[٦٥] فكلمة "استحوذ" مقبولة في نفسها، لكن لا يجوز قياس كلمات أخرى عليها، لأنها خارجة عن المطرد من القياس.

وهذه القاعدة تحفظ للقياس عمومه واطراده، فلا تتهدم قواعده بسبب بعض الشواذ التي ورد بها السماع. فالشاذ يبقى شاذاً، والقياس يبقى مطرداً في نظائره.

هذه القاعدة تحفظ للقياس عمومه واطراده، وتمنع تمدد الشذوذ إلى أطراف أخرى. لكن السؤال الذي يطرح نفسه: أين ينتهي الشذوذ وتبدأ المطردية؟ وهل يمكن تحديد ذلك بمعايير موضوعية؟ إن تحديد حد الشيوع الذي يجعل الظاهرة مطردة هو أمر نسبي، وقد يختلف فيه النحاة.

القاعدة الثالثة: التمييز بين مرتبة السماع:

يميز ابن جني بين أنواع السماع من حيث القوة والضعف، فالسماع المتواتر كالقرآن والحديث المتواتر يقدم على غيره، والسماع المشهور يقدم على الآحاد، وهكذا. يقول ابن جني في معرض حديثه عن الاستشهاد: "وأوثق ما في ذلك ما وقر في الصدور، وتلقت به الأئمة المشهورون بالقبول"[٦٦]

القاعدة الرابعة: مراعاة كثرة الاستعمال وقلته:

يراعي ابن جني كثرة الاستعمال وقلته في الترجيح بين السماع والقياس. فإذا كان السماع قليل الاستعمال، وكان القياس مطرداً، فقد يقدم القياس في بعض المواضع، لكن مع الإقرار بوجود السماع. وهذا يدل على مرونة منهجه وعدم جموده[٦٧]

ثالثاً: نماذج تطبيقية من كتاب الخصائص

يمكن تلمس تطبيقات هذه القواعد في مواضع متعددة من "الخصائص"، نذكر منها:

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 4
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

١- نموذج "استحوذ" و"استصوب":

يعد هذا النموذج أشهر الأمثلة على تعارض السماع والقياس. فقد ورد في القرآن "استحوذ" بالواو، وفي لغة العرب "استصوب" بالواو أيضاً. والقياس يقتضي إعلال هاتين الكلمتين، لأن أصل "استحوذ" من "حاذ" (حوذ) مثل "خاف" من "خوف"، وأصل "استصوب" من "صاب" (صوب) مثل "استقام" من "قوم". ولكن السماع جاء بالواو على خلاف القياس[٦٨]

وتطبيقاً لقواعد الترجيح، قبل ابن جني هذا السماع، ونطق به كما ورد، ومنع قياس غيره عليه. يقول: "فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم"[٦٩]

٢- نموذج "مقوو" و"مصوون":

يذكر ابن جني أن بعض العرب قالوا "مقوو" و"مصوون" في تتميم "مفعول" فيما عينه واو، مع أن القياس يقتضي حذف الواو الثانية[٧٠] وهذا الضرب يقع في المرتبة الرابعة من تصنيفه (ما يشذ في القياس والاستعمال جميعاً). ولذلك، فهو لا يعول عليه، ولا يحتج به في القياس.

٣- نموذج "يذر" و"يدع":

يذكر ابن جني أن الماضي من "يذر" و"يدع" قليل في الاستعمال، مع أنه مطرد في القياس. يقول: "فأما يذر ويدع فليس الغالب عليهما الاستعمال، وإن كان القياس يطرد فيهما"[٧١] وهذا من الضرب الثاني (ما يطرد في القياس ويشذ في الاستعمال). وفي هذه الحالة، لا يُقدم على استعمال هذه الأفعال، لأن الاستعمال هو المعيار الفعلي للغة.

رابعاً: موقف ابن جني من تعارض السماع والقياس في ضوء آراء النحاة الآخرين

لبيان خصوصية منهج ابن جني في التعامل مع تعارض السماع والقياس، يمكن مقارنته بمنهج غيره من النحاة:

١- سيبويه وتعامله مع تعارض السماع والقياس:

كان سيبويه يميل إلى تقديم السماع على القياس عند التعارض، كما هو واضح من منهجه في الكتاب. وقد نقل كثيراً من الشواذ اللغوية، وسجلها كما سمعها من العرب، مع الإشارة إلى أنها شاذة لا يقاس عليها[٧٢] لكنه لم يضع تصنيفاً منهجياً واضحاً لهذه الحالات كما فعل ابن جني.

٢- أبو علي الفارسي وتعامله مع تعارض السماع والقياس:

كان أبو علي أكثر ميلاً إلى القياس من سيبويه، لكنه مع ذلك كان يقبل السماع المخالف للقياس، ويقرر عدم القياس عليه[٧٣] وقد تأثر به ابن جني في هذا الجانب، لكن ابن جني طور المنهج وجعله أكثر تنظيماً.

٣- ابن الأنباري وتعامله مع تعارض السماع والقياس:

جاء ابن الأنباري بعد ابن جني، ووضع قواعد أكثر تفصيلاً في أصول النحو، وخصص باباً لتعارض الأدلة. وقد تأثر بمنهج ابن جني في كثير من القضايا، خاصة في تقديم السماع على القياس عند التعارض(٧٤)

٤- خصوصية منهج ابن جني:

يمكن إجمال خصوصية منهج ابن جني في التعامل مع تعارض السماع والقياس بالنقاط التالية:

· التصنيف المنهجي الدقيق: فهو يصنف كلام العرب إلى أربعة أضرب، مما يساعد على فهم الظاهرة فهماً دقيقاً.

· وضع قواعد واضحة للترجيح: فهو لا يكتفي بذكر الحالات، بل يضع قواعد منهجية للتعامل معها. يُعد أبو الفتح عثمان بن جني) ت392 هـ (من أبرز علماء اللغة العربية في القرن الرابع الهجري، وقد جمع في شخصيته الموسوعية بين النحو والصرف والأصوات والدلالة، مما جعله علماً بارزاً في تاريخ الفكر اللغوي العربي .

· التكامل بين السماع والقياس: فهو لا ينظر إليهما كأصلين متعارضين، بل كأصلين متكاملين، يشد أحدهما أزر الآخر.

وهكذا نرى أن ابن جني قد طور منهجاً متكاملاً في التعامل مع تعارض السماع والقياس، جمع فيه بين الأصالة والابتكار، وأثرى به الدرس اللغوي العربي.

الخاتمة

توصل هذا البحث إلى جملة من النتائج التحليلية المقارنة، أبرزها:

١. في منهج الموازنة: تبين أن ابن جني يتفق مع سيبويه في تقديم السماع على القياس عند التعارض، لكنه يختلف عنه في التوسع بمصادر السماع ليشمل الحديث النبوي وشعر المحدثين. كما يختلف عن أستاذه أبي علي الفارسي الذي كان يميل إلى تقدير القياس.

٢. في التصنيف المنهجي: تفرد ابن جني بتصنيف كلام العرب إلى أربعة أضرب من حيث علاقته بالسماع والقياس، وهو تصنيف لم يرد بهذه الصراحة عند سيبويه أو أبي علي الفارسي، ويعكس منهجاً تحليلياً متقدماً.

٣. في حدود المنهج: كشف البحث عن حدود منهج ابن جني، خاصة في الاعتماد على التصنيف الرباعي الذي يفترض حدوداً واضحة بين الأضرب الأربعة، وفي صعوبة تطبيق قاعدة تقديم السماع بشكل موضوعي بسبب اختلاف درجة ثبوت السماع.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 4
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

٤. في التطور المنهجي: يمثل منهج ابن جني تطوراً نوعياً في أصول النحو، حيث تجاوز ثنائية البصريين والكوفيين نحو تأصيل فلسفي أكثر عمقاً، مع وعي واضح باختلاف وظائف العلل النحوية (تعليمية وجدلية).

٥. في القيمة العلمية: رغم الحدود المشار إليها، يظل منهج ابن جني نموذجاً رائداً في التعامل مع الإشكالات المنهجية في الدرس اللغوي، ويصلح أساساً لتطوير مناهج البحث اللغوي المعاصرة.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، يوصي الباحث بما يلي:

١. إجراء دراسة معمقة لمنهج ابن جني في التعامل مع العلل النحوية، في ضوء نظريات المعرفة الحديثة، للكشف عن الأبعاد الفلسفية لرؤيته اللغوية.

٢. دراسة تطبيقات منهج الموازنة بين ابن جني وغيره من النحاة في مسائل لغوية محددة، للكشف عن الفروق المنهجية الدقيقة بين المدارس النحوية المختلفة.

٣. الاستفادة من رؤى ابن جني المنهجية في تطوير الدرس اللغوي الحديث، خاصة في مجالات تحليل النصوص، والموازنة بين المعايير الوصفية والمعيارية في الحكم اللغوي.

٤. عقد مؤتمرات وندوات علمية متخصصة للاحتفاء بتراث ابن جني اللغوي، وإبراز إسهاماته في تطوير الفكر النحوي العربي، مع التركيز على الجوانب المنهجية والنقدية.

٥. تشجيع الدراسات التي تتناول التراث اللغوي العربي من منظور نقدي، تتجاوز الطابع الوصفي إلى التحليل النقدي، وتكشف عن حدود المناهج التراثية وإمكانيات تجاوزها.

الهوامش

(١) ينظر: ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ – ١٩٥٢م، ج١، ص ٣–٥.

(٢) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م، ص ٤٥.

(٣) ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م، ص ٩٥.

(٤) ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٥–٥٠.

(٥) ينظر: ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ، ج٨، ص ١٦٢.

(٦) ينظر: السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م، ص ٤٥.

(٧) ينظر: ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٥.

(٨) ينظر: ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٦

(٩) سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، ج١، ص ٢٥.

(١٠) سيبويه: الكتاب، ج١، ص ٥٠.
(١١) ينظر: الفارسي: التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرحان، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م، ج١، ص ٤٥.
(١٢) المجادلة: ١٩
(١٣) ينظر: ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٥.
(١٤) ينظر: ابن جني: الخصائص، ج١، ص ١١٢.
(١٥) ينظر: الفارسي: التكملة، تحقيق حسن شاذلي فرحان، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م، ج١، ص ٤٥.
(١٦) ينظر: السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص ٥٢.
(١٧) ينظر: ابن جني: الخصائص، ج٢، ص ٢١٥.
(١٨) سيبويه: الكتاب، ج١، ص ٥٠.
(١٩) ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٨٥–٩٠.
(٢٠) ابن جني: الخصائص، ج٢، ص ٣٢٠.
(٢١) ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٧.
(٢٢) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٨م، ج١، ص ٢١٢.
(٢٣) ابن جني: الخصائص، ج٣، ص ٢١٥.
(٢٤) ابن جني: الخصائص، ج٣، ص ٢١٥.
(٢٥) ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٥.
(٢٦) ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٥.
(٢٧) ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٥.
(٢٨) ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٧.
(٢٩) ابن جني: الخصائص، ج١، ص ١٢٨.
(٣٠) ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٨.
(٣١) سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، ج١، ص ٢٥، ٣٠، ٤٥.
(٣٢) سيبويه: الكتاب، ج١، ص ٥٠.
(٣٣) ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ – ١٩٥٢م، ج١، ص ٢٥٦.
(٣٤) ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ، ج٦، ص ١٨٨.
(٣٥) السامرائي: معاني النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، ص ١١٥.
(٣٦) ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م، ص ٩٥.
(٣٧) ابن جني: الخصائص، ج٢، ص ٣٤٥.
(٣٨) السامرائي: معاني النحو، ص ١٢٠–١٢٥:
(٣٩) ابن جني: الخصائص، ج١، ص ١٢٨.
(٤٠) ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٢٢٠،
(٤١) ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٢١٥–٢٣٠، وج٢، ص ٣١٥–٣٣٠.
(٤٢) ينظر: ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٢٢٠:
(٤٣) ينظر: ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٦٨م، ص ٢٠٧.

(٤٤) ينظر: ابن جني: الخصائص، ج١، ص ١٢٨.
(٤٥) ينظر: ابن جني: الخصائص، ج٢، ص ٣١٥–٣٣٠.

(٤٦) ينظر: ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٥.
(٤٧) ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٢٥٥-٢٥٦.
(٤٨) ابن الأنباري: لمعة الأدلة، ص ٩٧.
(٤٩) ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٢٥٦.
(٥٠) ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٢٥٦.
(٥١) ينظر: ابن جني: الخصائص، ج٢، ص ٣٤٥.
(٥٢) ينظر: ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٣١٥-٣٣٠.
(٥٣) ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٥.
(٥٤) ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٦.
(٥٥) ينظر: سيبويه: الكتاب، ج١، ص ٢٥-٣٠.
(٥٦) ينظر: الفارسي: التكملة، ج١، ص ٥٠.
(٥٧) ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م، ج١، ص ٤٥-٥٠،
(٥٨) ينظر: ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٥-٤٦:
(٥٩) ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٥.
(٦٠) ينظر: ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٦.
(٦١) ينظر: ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٥.
(٦٢) ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٦.
(٦٣) ينظر: ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٥-٥٠.
(٦٤) ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٥.
(٦٥) ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٥.
(٦٦) ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٧.
(٦٧) ينظر: ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٦.
(٦٨) ينظر: ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٥.
(٦٩) ينظر: ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٥.
(٧٠) ينظر: ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٦.
(٧١) ينظر: ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٤٦.
(٧٢) ينظر: سيبويه: الكتاب، ج١، ص ٤٥-٥٠.
(٧٣) ينظر: الفارسي: التكملة، ج١، ص ٥٥.
(٧٤) ينظر: ابن الأنباري: لمعة الأدلة، ص ١٠٥-١١٠.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر التراثية

١. ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
٢. ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م، الأجزاء ١-٣.
٣٤. ابن منظور، جمال الدين محمد: لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ، الأجزاء ٦، ٨.
٥. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: الاقتراح في أصول النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٦. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، الطبعة الأولى، ١٩٦٥م، الجزء ٢.

٧. سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، الجزء ١.
٨. الفارسي، أبو علي الحسن: التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرحان، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م، الجزء ١.
٩. القفطي، علي بن يوسف: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، الجزء ٢.

ثانياً: المراجع الحديثة

١. حسان، تمام: الأصول، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
٢. السامرائي، فاضل صالح: معاني النحو، دار الفكر، عمان، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م، الأجزاء ١–٢.
٣. السيد، عبد الرحمن: مناهج البحث اللغوي عند العرب، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
٤. ضيف، شوقي: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٦٨م.
٥. عيد، محمد: أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
٦. قباوة، فخر الدين: الخصائص اللغوية عند ابن جني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
٧. المخزومي، مهدي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٨. هناوي، نادية: النحو العربي بين الأصالة والتجديد، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.
٩. ناصف، حفني: تاريخ النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ – ١٩٥٦م، الجزء ٢.
١٠. نحلة، محمود أحمد: أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

Sources and references:

Primary Sources

1.Ibn al-Anbārī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad: *Al-Ighrāb fī Jadal al-Iʿrāb wa-Lumaʿ al-Adilla fī Uṣūl al-Naḥw*, edited by Saʿīd al-Afghānī, Damascus University Press, Damascus, 1st edition, 1377 AH / 1957 CE.
2.Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUthmān: *Al-Khaṣāʾiṣ*, edited by Muḥammad ʿAlī al-Najjār, Dār al-Kutub al-Miṣriyya, Cairo, 2nd edition, 1371 AH / 1952 CE, Volumes 1–3.
3.Ibn Manẓūr, Jamāl al-Dīn Muḥammad: *Lisān al-ʿArab*, Dār Ṣādir, Beirut, 3rd edition, 1414 AH, Volumes 6, 8.
4.al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān: *Al-Iqtirāḥ fī Uṣūl al-Naḥw*, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Beirut, 1st edition, 1427 AH / 2006 CE.
5.al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān: *Bughyat al-Wuʿāh fī Ṭabaqāt al-Lughawiyyīn wa-al-Nuḥāh*, edited by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, al-Maktabah al-ʿAṣriyya, Sidon, 1st edition, 1965 CE, Volume 2.
6.Sībawayh, ʿAmr ibn ʿUthmān: *Al-Kitāb*, edited by ʿAbd al-Salām Hārūn, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 3rd edition, 1408 AH / 1988 CE, Volume 1.
7.al-Fārisī, Abū ʿAlī al-Ḥasan: *Al-Takmilah wa-hiya al-Juzʾ al-Thānī min al-Īḍāḥ al-ʿAḍudī*, edited by Ḥasan Shādhilī Farḥān, Dār al-ʿUlūm, Riyadh, 1st edition, 1402 AH / 1982 CE, Volume 1.
8.al-Qifṭī, ʿAlī ibn Yūsuf: *Inbāh al-Ruwāt ʿalā Anbāh al-Nuḥāh*, edited by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Dār al-Fikr al-ʿArabī, Cairo, 1st edition, 1406 AH / 1986 CE, Volume 2.

Secondary Sources

1.Ḥassān, Tammām: *Al-Uṣūl*, ʿĀlam al-Kutub, Cairo, 3rd edition, 1420 AH / 2000 CE.

2.al-Sāmarrāʾī, Fāḍil Ṣāliḥ: *Maʿānī al-Naḥw*, Dār al-Fikr, Amman, 2nd edition, 1423 AH / 2002 CE, Volumes 1–2.
3.al-Sayyid, ʿAbd al-Raḥmān: *Manāhij al-Baḥth al-Lughawī ʿinda al-ʿArab*, Maktabat al-Ādāb, Cairo, 1st edition, 1425 AH / 2004 CE.
4.Ḍayf, Shawqī: *Al-Madāris al-Naḥwiyya*, Dār al-Maʿārif, Cairo, 7th edition, 1968 CE.
5.ʿĪd, Muḥammad: *Uṣūl al-Naḥw al-ʿArabī*, ʿĀlam al-Kutub, Cairo, 3rd edition, 1419 AH / 1999 CE.
6.Qabāwah, Fakhr al-Dīn: *Al-Khaṣāʾiṣ al-Lughawiyya ʿinda Ibn Jinnī*, Maktabat al-Maʿārif, Riyadh, 1st edition, 1410 AH / 1990 CE.
7.al-Makhzūmī, Mahdī: *Madrasat al-Kūfah wa-Manhajuhā fī Dirāsat al-Lughah wa-al-Naḥw*, Dār al-Rāʾid al-ʿArabī, Beirut, 2nd edition, 1406 AH / 1986 CE.
8.Hanāwī, Nādiyā: *Al-Naḥw al-ʿArabī bayna al-Aṣālah wa-al-Tajdīd*, Dār al-Fikr al-Lubnānī, Beirut, 1st edition, 1430 AH / 2009 CE.
9.Nāṣif, Ḥifnī: *Tārīkh al-Naḥw al-ʿArabī,* Maktabat al-Khānjī, Cairo, 2nd edition, 1375 AH / 1956 CE, Volume 2.
10.Naḥlah, Maḥmūd Aḥmad: *Uṣūl al-Naḥw al-ʿArabī*, Dār al-ʿUlūm al-ʿArabiyya, Beirut, 1st edition, 1407 AH / 1987 CE.